

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من صندوق التحالف من أجل الدفاع، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 170113 12-62352 (A)



بيان

التحالف من أجل الدفاع تحالفٌ قانوني دولي لا يتوخى الربح، يضم أكثر من ١٧٠٠ محامٍ نذروا أنفسهم لحماية حقوق الإنسان الأساسية. وبترافع التحالف في قضايا معروضة على المحكمة العليا للولايات المتحدة والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويقدم أيضا شهادة الخبراء إلى البرلمان الأوروبي وكونغرس الولايات المتحدة. ويحظى التحالف باعتماد كامل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والبرلمان الأوروبي).

ويدين التحالف أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة. فالعنف ضد المرأة مشكلة لا تؤثر على النساء فحسب، ولكنها تؤثر أيضا على الأسر والمجتمع ككل.

والعنف هو الاستخدام غير المشروع للقوة بغرض قتل الغير أو تشويهه أو إصابته إصابة بليغة أو إلحاق غير ذلك من الأذى به. ولا يمكن لأي شخص، بصرف النظر عن المرحلة التي بلغها من الحياة، أن يكون عرضة بشكل مشروع لأي نوع من أنواع العنف.

وثمة نوع من العنف قلما يشار إليه ولكنه يشكل انتهاكا مباشرا لحق المرأة في الحياة، هو الإجهاض بسبب جنس الجنين (ومثيله الوثيق الصلة به، وأد الإناث).

ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد كشف تعداد سكان الهند لعام ٢٠١١ أن عدد الفتيات أقل من عدد الأولاد من الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ٦ سنوات بحوالي ٧,١ ملايين، وهي وضعية تعزى إلى زيادة تحديد جنس الجنين قبل الولادة مع ما يتبع ذلك من إجهاض انتقائي للأجنة الأنثوية. ولذلك فعدد ”النساء المفقودات“ مرتفع. فقد قدر الباحثون أن ١٠٠ مليون امرأة اعتُبرن في عداد المفقودين في آسيا بحلول عام ١٩٩٠ بسبب التخلص المتعمد من الأجنة قبل الولادة أو بعدها.

وهناك حالة مشابهة في الصين، حيث ظل معدل الجنس عند الولادة ينمو بوتيرة مقلقة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

فقد قفز معدل الأولاد لكل ١٠٠ فتاة من ١٠٧ إلى ١٢٠ بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٥. ويزداد التفاوت حدة على الصعيد الإقليمي، حيث يبلغ المعدل في بعض المحافظات أكثر من ١٣٠.

وإذا لم يُكفل الحق في الحياة، تظل جميع الحقوق الأخرى وهمية. ومن ثم فإن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين يؤدي إلى تقويض جميع حقوق المرأة، وهو ما يشكل النموذج الأكثر تطرفا للتمييز ضد المرأة.

وتتعرض الملايين من النساء للموت قبل الولادة لا شيءٍ إلا لأهن نساء، وهذا لا يؤثر على الحق في الحياة والحق في حياة خالية من العنف فحسب، ولكن يؤثر أيضا على الحق في المساواة بين الرجل والمرأة.

ويؤدي اختيار الجنس كذلك إلى اختلال التوازن بين الجنسين، الأمر الذي يبرز بشكل أكثر وضوحا في بعض البلدان، مثل الهند والصين. وتتجاوز الآثار الناجمة عن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين الإحصاءات الديمغرافية. فثمة دلائل على أن ذلك يمكن أن يكون له آثار اجتماعية على المدى الطويل، وخاصة في شكل أزمة الزواج، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة، بما في ذلك الاتجار بالعرائس واختطافهن، وتزايد حالات تعدد الأزواج والزواج القسري على المدى القصير. وهو ما يؤدي بالرجال إلى أن يتنافسوا للحصول على النساء، بدلا من اعتبارهن مواطنات متساويات في الكرامة.

لذا فإن الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين يؤدي إلى مزيد من إساءة معاملة النساء اللاتي كن محظوظات للغاية بأن وُلدن ولم يتم إجهاضهن. وكما جاء في الفقرة ١٨ من إعلان وبرنامج عمل فيينا، فإن العنف القائم على أساس نوع الجنس وجميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي، بما في ذلك تلك الناشئة عن التحيز الثقافي والاتجار بالبشر على الصعيد الدولي، منافية لكرامة الإنسان وقدره، ويجب القضاء عليها.

والسعي للقضاء على الإجهاض بسبب جنس الجنين إنما هو سعي لضمان عدم التمييز ضد النساء والمساواتن في الكرامة. وهو سعي لتوعية المجتمع بأن الرجال والنساء متساوون ولهم نفس الحقوق، بما في ذلك الحق في الحياة.

ولحل مشكلة العنف، لن يكون كافيا تعزيز حقوق المرأة أو الاكتفاء بالدعوة إلى زيادة التشريعات. وإنما القضاء على العنف ضد المرأة يحتم علينا أن نعمل لتثقيف المجتمع لكي يدرك أن الناس جميعهم متساوون في الكرامة بصرف النظر عن جنسهم.